

جونسون يدافع عن حكومته أمام البرلمان رغم النقمة في معسكره



بعد أن تمكن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون من تجاوز مذكرة بحجب الثقة عنه قدمها حزبه، مثل، الأربعاء، أمام البرلمان مبدئياً تصميماً على البقاء في منصبه من أجل «تنمية» بريطانيا على الرغم من الفضائح. للمرة الأولى منذ نجاته الاثنتين من مذكرة حجب الثقة التي أضعفت موقعه، واجه جونسون النواب خلال جلسة المساءلة الأسبوعية فيما بدا أنه نجح في حشد تأييد مناصريه، على الأقل مؤقتاً، في مواجهة هجمات المعارضة العمالية. ودافع بشدة وتعنّت عن أداء حكومته في مواجهة زعيم حزب العمال كير ستارمر الذي اتهم الحكومة بشكل متكرر بأنها «غير كفؤة» وبأنها فاقت من أزمة هيئة الخدمات الصحية الوطنية التي تواجه نقصاً مزمناً في الموظفين ولوائح انتظار طويلة. وقال جونسون: «لدينا أدنى معدل بطالة منذ عام 1974 وسنواصل تنمية اقتصادنا على المدى الطويل»، قبل خطاب منظر هذا الأسبوع قد يعلن فيه إجراءات جديدة لمواجهة ارتفاع كلفة المعيشة الذي يعانيه البريطانيون. وتعهد باستحداث «وظائف ذات رواتب جيدة وتتطلب مهارات عالية» في مختلف أنحاء البلاد مؤكداً «في ما يتعلق بالوظائف، سأواصل عملي». خفض ضرائب

ومع أن أنظمة الحزب لا تسمح بطرح تصويت على الثقة به لمدة عام، فإن موقع بوريس جونسون تلقى نكسة إزاء حجم التمرد عليه داخل حزبه، وأمامه الآن مهمة حساسة تتمثل باستقطاب نواب حزبه والناخبين المستائين من الفضائح والذين يعانون أعلى معدل تضخم يسجل في البلاد منذ 40 عاماً. وصوت أكثر من 40% من نواب حزبه (148 من أصل 359 صوتوا) على عزله على خلفية فضيحة «بارتي غيت» حول إقامته حفلات في مقر رئاسة الحكومة خلال فترات الحجر بسبب تفشي وباء كوفيد-19. وقال وزير الصحة ساجد جاويد في تصريح لشبكة «سكاي نيوز»، «لم يحصل أي رئيس وزراء عرفته في الماضي على نسبة ثقة 100 في المئة من نوابه». لكن يبدو من الصعب رص صفوف حزب منقسم جداً، وهناك احتمال كبير بأن يعمد النواب المستأون إلى عرقلة عمل الحكومة في المستقبل. وكتب النائب ديفيد ديفيس الذي يعبر منذ عدة أشهر عن عدم رضاه عن رئيس الوزراء، في صحيفة «تايمز» «أمل أن يكون ما يتجنبه جونسون الآن هو اتخاذ سلسلة من الإجراءات الشعبية المصممة على أمل تعزيز شعبيتنا الفورية». ويتعرض جونسون لضغوط شديدة من المحافظين لاعتماد سياسة اقتصادية أكثر انسجاماً مع القيم المحافظة، أي خفض ضرائب مقابل الزيادة المثيرة للجدل في مساهمات الضمان الاجتماعي التي قررت الحكومة أو الضريبة المعلنة على أرباح عمالقة النفط. وهو تنازل تبدي الحكومة استعدادها لدرسه بحسب ما قال جاويد مذكراً في الوقت نفسه بوطأة الوباء على المالية العامة.

تحقيق برلماني

وعلى الرغم من أنه تنفس الصعداء لكونه أُنقذ أغلب نواب حزب المحافظين، لم ينته بوريس جونسون بعد من تداعيات «بارتي غيت». فبعد تحقيق الشرطة وكبيرة موظفي الدولة سو غراي يتوقع مباشرة تحقيق برلماني هذه المرة. وفي حال خُص هذا التحقيق على الأرجح في الخريف المقبل، إلى أن بوريس جونسون خدع مجلس العموم عندما أكد أمامه أنه لم يخالف الإجراءات والقيود، فعليه تقديم استقالته. وستشكل انتخابات فرعية تشهدها منطقتان في 23 حزيران/يونيو اختباراً للزعيم المحافظ الذي يستبعد فرضية إجراء انتخابات مبكرة. وموعد الانتخابات مقرر في 2024. ويذهب النائب المحافظ اندرو بريدجن المنتقد الكبير لبوريس جونسون إلى حد القول إن على رئيس الوزراء «الرحيل الآن» والاستقالة.

وتوقع توبياس إيلوود النائب المحافظ الذي دعا جونسون إلى الاستقالة أيضاً ألا يصمد رئيس الوزراء في منصبه «إلا لأشهر قليلة». وتطرح أسماء كثيرة لخلافته. ومن بين هؤلاء خصوصاً، وزير المال ريشي سوناك الذي تراجعت شعبيته، بسبب ثروته والترتيبات الضريبية لزوجته الثرية التي ينظر إليها بريبة في ظل أزمة القدرة الشرائية.

((أ ف ب